

Distr.: General
14 December 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

جورجيا

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



مقدمة

- 1- هذا التقرير هو التقرير الوطني لجورجيا المقدم في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. ففي عام 2015، قبلت جورجيا 191 توصية خلال الجولة الثانية. وفي الوقت نفسه، تعهدت جورجيا بالتزام طوعي بتقديم تقرير لمنتصف المدة عن عملية تنفيذ التوصيات التي قبلها البلد. وقدم هذا التقرير في آذار/مارس 2019. ويتضمن التقرير الحالي معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة.
- 2- وشاركت جميع الوكالات الحكومية المعنية من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في إعداد هذا التقرير.
- 3- وقدم التقرير إلى المحامي العام لجورجيا وإلى المنظمات الدولية وغير الحكومية. ونُظر في اقتراحات هذه المنظمات وتعليقاتها وقُبلت أثناء إعداد التقرير.
- 4- ويجدر بالإشارة أن برلمان جورجيا استعرض هذا التقرير تماشياً مع النظام الداخلي للبرلمان بصيغته المعدلة في عام 2016.

أولاً - حماية حقوق الإنسان - الإنجازات والتحديات

ألف - الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الرئيسية

- 5- بعد عام 2015، نفذت حكومة جورجيا إصلاحات هامة تهدف إلى تحسين معايير حماية حقوق الإنسان.
- 6- وجورجيا دولة عضو في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وينص دستورها على أسبقية أي معاهدة دولية لجورجيا على القوانين المعيارية الوطنية ما لم تتعارض المعاهدة مع الدستور أو الاتفاق الدستوري لجورجيا (المادة 4-5).
- 7- وقد رسّخت التعديلات الدستورية التي أُخذ بها في 2017-2018 معايير حماية حقوق الإنسان. وتركز هذه التعديلات تحديداً على الحقوق الاجتماعية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين.
- 8- وتمثل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2014-2020) وخطط العمل الحكومية ذات الصلة (2014-2015، و2016-2017، و2018-2020) وثائق حاسمة الأهمية لحماية حقوق الإنسان في جورجيا.
- 9- ويشرف مجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات، الذي يرأسه رئيس الوزراء وأمانة حقوق الإنسان في إدارة الحكومة، على تنفيذ خطط العمل بفعالية. ويتألف هذا المجلس من الوزراء وكبار المسؤولين في مختلف وكالات الدولة. ويشارك في أعماله ممثلون عن منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية. وتتمتع هذه المنظمات بمركز استشاري فيه. ويستعرض المجلس المشترك بين الوكالات التقارير السنوية المقدمة بشأن حالة تنفيذ خطط العمل ويعرضها على حكومة جورجيا. وتقدم الحكومة هذه التقارير إلى البرلمان لمراجعتها.
- 10- ووسّعت التعديلات التي أدخلت على الإطار التنظيمي في عام 2020 تركيبة المجلس وولايته. والمجلس الآن هو الآلية الوطنية للرصد والتقييم والإبلاغ في ميدان حقوق الإنسان. وأنشئ في إطار المجلس فريق استشاري يتألف من ممثلي المنظمات غير الحكومية.
- 11- وفي آذار/مارس 2020، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لوضع الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان وخطّة العمل الرابعة لحقوق الإنسان.

- 12- ويتولى مستشار رئيس الوزراء المعني بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين تنسيق أنشطة الوكالات الحكومية والمسؤولين الحكوميين من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في جورجيا.
- 13- ولدى لجنة حقوق الإنسان والإدماج المدني التابعة لبرلمان جورجيا ولاية واسعة وقوية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان في البلد والإشراف عليها.
- 14- ويعد مكتب المحامي العام هيئة دستورية حاسمة الأهمية في مجال حماية حقوق الإنسان. فهو يشرف على حماية حقوق الإنسان في جورجيا.
- 15- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنشئت وكالة حكومية مستقلة - هي دائرة مفتش الدولة (SIS) (الخلف القانوني لمكتب مفتش البيانات الشخصية). وهي هيئة مستقلة مؤسساً مسؤولة عن التحقيق المستقل والفعال في جرائم محددة يرتكبها موظفو إنفاذ القانون وموظفو الخدمة المدنية.
- 16- والإصلاحات الأساسية في جورجيا لمكافحة الفساد هي الأكثر نجاحاً بين دول أوروبا الشرقية؛ ولدى جورجيا واحد من أدنى معدلات الفساد بين الدول الأوروبية، كما يتضح من العديد من الدراسات الدولية⁽¹⁾.

باء - حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة التابعة لجورجيا

- 17- تتدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة تدهوراً تدريجياً. فسياسة الاحتلال، والخطوات المتخذة نحو الضم الفعلي، والعسكرة المتزايدة، وتركيب الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المصنوعة على طول خط الاحتلال، وغير ذلك من الإجراءات غير القانونية التي يتخذها الاتحاد الروسي، تؤدي إلى الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان.
- 18- ويُحرم مئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين الذين أُجبروا على الفرار نتيجة لموجات عدة من التطهير العرقي من الحق في العودة إلى أماكن إقامتهم بأمان وكرامة.
- 19- ولم يفتأ حق المواطنين الجورجيين في الحياة يُنتهك في الأراضي المحتلة كما يتجلى بوضوح في حرمان دافيت بشارولي من الحياة في عام 2014، هو ووجيغا أوتخوزوريا في عام 2016، وأرشيل تاتوناشفيلي في عام 2018. وشارك ممثلو نظام الاحتلال مباشرة في أعمال القتل العمد هذه. وفي عام 2019، احتجزت قوات الاحتلال الروسية بشكل غير قانوني المواطن الجورجي إيركلي كفاتاتسخيليا الذي توفي في القاعدة العسكرية الروسية الموجودة بشكل غير قانوني في منطقة أبخازيا المحتلة. وكان إنال دجاييف، وهو من الإثنية الأوسيتية، ضحية أخرى للتعذيب والقتل العمد على يد نظام الاحتلال التسخينفالي في آب/أغسطس 2020.
- 20- وتغلق نظم الاحتلال الروسية باستمرار ما يسمى بنقاط العبور بغية تقييد حرية التنقل. ففي 2016-2017، أُغلقت أربعة مما يسمى بنقاط العبور في مناطق أبخازيا. وكثيراً ما تغلق نظم الاحتلال ما تبقى من هذه النقاط استناداً إلى أسباب مصنعة شتى. فقد أُغلق خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي منذ أيلول/سبتمبر 2019 لفترة غير معروفة، الأمر الذي أدى إلى عزل المنطقة تماماً ودفع المجتمع المحلي إلى حافة الأزمة الإنسانية، خاصة في مقاطعة أخالغوري التي يقيم فيها بشكل رئيسي سكان من الإثنية الجورجية. وأدى منع الإجلاء الطبي من مقاطعة أخالغوري على أساس الإثنية إلى وفاة 15 شخصاً منذ أيلول/سبتمبر 2019.

(1) وفقاً لتقرير مشروع العدالة العالمية لعام 2019، تحتل جورجيا مكانة ريادية، وكان ترتيبها الأول في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى. ووفقاً لبيانات عام 2017 لمؤشر الميزانية المفتوحة، تحتل جورجيا المرتبة الخامسة في شفافية عملية الميزانية.

- 21- وحالات الاحتجاز والاختطاف غير القانونية دائمة على طول خط الاحتلال. فمنذ عام 2016، احتجز نظام الاحتلال الروسي في سوخومي 311 شخصاً، واحتجز نظام الاحتلال هذا في تسخينفالي 485 شخصاً، من بينهم نساء ومسنون وأطفال وأطباء ورجال دين.
- 22- ويتعرض الجورجيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة للتمييز الإثني. فمنذ عام 2016 ونظام الاحتلال في سوخومي يُكره السكان من الإثنية الجورجية على التسجيل على أساس أنهم "أجانب". ومن خلال هذه العملية غير القانونية، يُحرم السكان الجورجيون من الحق في الإقامة والعمل والملكية وحرية التنقل. والتعليم باللغة الجورجية محظور منذ عام 2015 في منطقة أبخازيا المحتلة ومنذ عام 2017 في منطقة تسخينفالي المحتلة. ومنذئذ والتدريس في رياض الأطفال والمدارس الجورجية يُقَدَّم باللغة الروسية.
- 23- ولا تُتاح للسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من خط الاحتلال الفرصة زيارة أسرهم. ولا يمكنهم الوصول إلى ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية ومواقعهم الدينية ومقابرهم. وهم محرومون أيضاً من فرصة الحصول على الرعاية الصحية وخدمات التعليم التي تقدمها حكومة جورجيا.
- 24- وتُنتهك حقوق الملكية للسكان من الإثنية الجورجية انتهاكاً جسيماً في الأراضي المحتلة. فمئات منازل السكان من الإثنية الجورجية تُحرق وتُهدم عمداً.
- 25- وتظل حالة السيدة تامار ميراكيشفيلي، الناشطة في المجتمع المدني في مقاطعة أخالغوري، دليلاً حياً على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في منطقة تسخينفالي الجورجية التي تحتلها روسيا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت السيدة ميراكيشفيلي تُستهدف بالتمييز الإثني الجسيم والقمع والاضطهاد والقيود المفروضة على حقوقها وحرّياتها الأساسية من جانب نظام الاحتلال الروسي في تسخينفالي. وخُرمت منذ أكثر من ثلاث سنوات حرية التنقل وعبور خط الاحتلال لزيارة أفراد أسرتها والحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها العلاج الطبي في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الجورجية. وزادت أوضاعها تفاقمًا منذ الإغلاق الكامل لخط الاحتلال في منطقة تسخينفالي في أيلول/سبتمبر 2019. وما فتئ نظام الاحتلال الروسي يبذل قصارى جهده لإجبار السيدة ميراكيشفيلي على مغادرة منزلها والتحول إلى مشرّدة داخلياً.
- 26- ولا يسمح الاتحاد الروسي للآليات الدولية لحقوق الإنسان بالوصول إلى الأراضي المحتلة. وإضافة إلى ذلك، تُحرم روسيا بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي من إمكانية الوصول إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي على حد سواء، رغم أن ولاية البعثة تشمل كامل أراضي جورجيا. بل وأكثر من ذلك حدث، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أن احتجزت قوات الاحتلال مراقبي البعثة الذين كانوا يقومون بدوريات بالقرب من خط الاحتلال في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الجورجية.
- 27- ويتحمل الاتحاد الروسي المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بوصفه السلطة التي تمارس السيطرة الفعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.
- 28- ويجدر بالذكر أن حكومة جورجيا تتفد بلا تردّد سياسة الحل السلمي للنزاع وتستخدم بفعالية جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية وغيرها من الأدوات من أجل حماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وهي تستخدم بهمة أشكال التفاوض مثل مباحثات جنيف الدولية وآلية منع الحوادث ومواجهتها في إطار مباحثات جنيف الدولية. وتشكل مسألة الحل السلمي للنزاع بين روسيا وجورجيا جزءاً من جميع المنابر الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، وتتعكس في وثائق شتى اعتمدها بلدان ومنظمات دولية مختلفة.
- 29- وإضافة إلى ذلك، تبذل الحكومة كل ما في وسعها لتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية للسكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة والأراضي المتاخمة لها.

جيم - استعراض السياسة الشاملة بشأن القانون الدولي الإنساني

- 30- اعتمد البرلمان في عام 2017 قانون استخدام وحماية شعار واسم الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء اللذين وضعتهما اللجنة المشتركة بين الوكالات للقانون الدولي الإنساني.
- 31- وفي عام 2019، أنشئت اللجنة المشتركة بين الوكالات للبحث عن جثث الأشخاص المفقودين بعد النزاعات المسلحة ونقلها. وتهدف اللجنة إلى البحث عن جثث الأشخاص المفقودين بعد النزاع المسلح في أراضي جورجيا وتنظيم نقلها.
- 32- وفي عام 2019، التزمت جورجيا بتعهدات طوعية في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتناولت التعهدات مسائل شتى تتعلق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

دال - مراجعة تشريعات مناهضة التمييز

- 33- وسّعت التعديلات التي أُدخلت على قانون جورجيا المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز، المؤرخ 2 أيار/مايو 2014، من ولاية المحامي العام بخصوص القضاء على التمييز وضمان تحقيق المساواة.
- 34- ولتنفيذ المهام المنصوص عليها في تشريع مناهضة التمييز، أنشأ مكتب المحامي العام إدارة المساواة. ووسّعت تعديلات عام 2019 من ولاية هذا المكتب. ويحق للمحامي العام رفع شكوى إلى المحكمة إن لم تردّ شخصية اعتبارية أو أي شخص من أشخاص القانون الخاص على توصية من توصيات المكتب أو لم تنتظر فيها.
- 35- ولتنفيذ المهام القانونية بفعالية، زِيدت ميزانية مكتب المحامي العام بنسبة 268٪ مقارنة بعام 2014، كما يلي: في عام 2014، بلغت ميزانية المكتب 2,38 مليون لاري جورجي؛ وفي عام 2015: 4 ملايين لاري؛ وفي عام 2016: 4,5 ملايين لاري؛ وفي عام 2017: 4,8 ملايين لاري؛ وفي عام 2018: 5,5 ملايين لاري؛ وفي عام 2019: 6,4 ملايين لاري.
- 36- وفي عام 2017، أُضيفت المادة 53¹ إلى قانون العقوبات الجورجي. وتتص هذه المادة على أن وجود دافع للتمييز هو ظرف مُشَدّد، ويفضي إلى السجن لمدة سنة على الأقل.
- 37- وفي 19 شباط/فبراير 2019، جاءت التعديلات على قانون جورجيا المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز بتعريف للتحرش الجنسي. وتنظم تعديلات عام 2019 على تشريعات العمل مسألة التحرش الجنسي في علاقات العمل. وإلى جانب ذلك، عرّفت هذه التعديلات التحرش الجنسي بأنه انتهاك إداري وجاءت بعقوبة له.

هاء - مكافحة الجرائم المرتكبة بدافع التمييز/الكراهية

- 38- في كانون الثاني/يناير 2018، أنشأت وزارة الداخلية في جورجيا إدارة حماية حقوق الإنسان (التي تحولت فيما بعد إلى إدارة حماية حقوق الإنسان ورصد الجودة). وتتمثل مهمتها الرئيسية في رصد جودة التحقيقات في الجرائم المرتكبة على أساس التمييز والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية والإجراءات الإدارية المتعلقة بالانتهاكات الإدارية.
- 39- ومكافحة الجرائم بدافع الكراهية هي إحدى أولويات مكتب النائب العام وفقاً لاستراتيجية وخطة عمل 2017-2021. وفي 2018-2019، اختار مكتب النائب العام وكلاء النيابة الذين يعملون بشأن جرائم الكراهية ودربهم. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك 71 وكيل نيابة/محققاً متخصصاً في هذا النظام.

- 40- وأُعتمدت توصية تتعلق بوكلاء النيابة والمحققين في مكتب النائب العام بشأن الآثار العملية للمادة 53¹ من قانون العقوبات الجورجي - وهي العوامل المشددة للعقوبة. وتتناول التوصية التحقيق الفعال في جرائم الكراهية وتحديد الدوافع وما إلى ذلك.
- 41- وقد صيغ استبيان متخصص من أجل وكلاء النيابة يحدد قواعد مقابلة/استجواب الضحايا والمتهمين والشهود.
- 42- وأسفرت التدابير المتخذة عن زيادة تحديد الدافع التمييزي في القضايا الجنائية. وفي عام 2016، اضطلع بالمقاضاة الجنائية لـ 44 شخصاً، بينما اضطلع بها لـ 183 شخصاً في عام 2019.
- 43- وتُعقد على الدوام دورات تعليمية/تدريبية لموظفي مكتب النائب العام ووزارة الداخلية بشأن تحديد هوية مقترفي جرائم الكراهية والتحقيق الفعال معهم.
- 44- وفي شباط/فبراير 2020، اعتُمد الفصل 15 من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (للفترة 2018-2020) "الأخذ بسياسة المساواة ومكافحة التمييز". ويهدف هذا الفصل إلى مكافحة الجرائم المرتكبة بدافع التمييز وبدافع الكراهية.

واو - المساواة بين الجنسين

- 45- في عام 2018، دخلت التعديلات على الدستور حيز النفاذ. وتتضمن الصيغة الجديدة للدستور حكماً يتصل بالمساواة بين المرأة والرجل (المادة 11). ووفقاً للتعديلات، تتخذ الدولة تدابير خاصة لتحقيق المساواة الأساسية بين الرجل والمرأة ولل قضاء على عدم المساواة.
- 46- وحوّلت التعديلات على النظام الداخلي للبرلمان مجلس المساواة بين الجنسين إلى هيئة استشارية دائمة للبرلمان. ويرأس المجلس رئيس البرلمان أو أحد أعضاء المجلس، بناء على تكليف من رئيس البرلمان.
- 47- وفي عام 2017، أنشأ قرار صادر عن الحكومة 'اللجنة المعنية بمسائل المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والعنف العائلي'. وأعضاء اللجنة هم نواب وزراء؛ أما الرئيسان المشاركان للجنة فهما نائب وزير العدل ومستشارة رئيس الوزراء لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- 48- وفي عام 2018، أقرت الحكومة خطة العمل الوطنية الجورجية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018-2020 وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2020 التي تتضمن فصلاً مخصصاً لـ "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".
- 49- ونصّت تعديلات عام 2018 على قانون العقوبات على أن التمييز بين الجنسين هو ظرف مشدّد للجريمة.
- 50- ومنذ عام 2013، تعمل إدارة المساواة بين الجنسين ضمن مكتب المحامي العام. وهي تهدف إلى الإشراف على أوضاع حقوق الإنسان من منظور المساواة بين الجنسين.
- 51- وفي كل وزارة، حُدد شخص أو إدارة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين. وعلى مستوى الحكم الذاتي المحلي، أنشئت مجالس للمساواة بين الجنسين، ويعيّن مستشارون ومستشارات للشؤون الجنسانية في البلديات. ومنذ عام 2015، عُيّن مستشار للمساواة بين الجنسين في مكتب عمدة تبليسي.
- 52- وفي آذار/مارس 2020، عيّن البرلمان امرأة لتكون رئيسة المحكمة العليا لفترة 10 سنوات. وفي عام 2018، انتُخبت أول رئيسة. وفي عام 2017، نصّب البرلمان امرأة لمنصب المحامي العام. وفي عام 2018 أعيد انتخاب رئيسة اللجنة المركزية للانتخابات لولاية ثانية.

53- وفي آذار/مارس 2020، كانت الحكومة تضم خمس نساء من أصل 11 عضواً، من بينهن نائبتان لرئيس الوزراء. غير أن المرأة غير ممثلة كما يجب في مناصب صنع القرار وفي الهيئة التشريعية. وبناء على ذلك، اتخذت منذ عام 2015 خطوات عديدة لإدخال نظام الحصص الإلزامي في البرلمان والقوائم الحزبية. وفي عام 2017، لم يؤيد البرلمان التشريع المتعلق بالتحصيص الجنساني الإلزامي. ويستمر العمل في هذا الاتجاه.

54- وتعمل وزارة حماية البيئة والزراعة بهمة من أجل تمكين النساء اقتصادياً، بمن فيهن النساء في المناطق الريفية. وتحقيقاً لذلك، أنشئت 58 تعاونية نسائية؛ وتقيم نساء في 157 تعاونية؛ ويعمل 22 مشروعاً نسائياً ناجحاً في قطاع الخمور حصلت خمورها على التقدير وفازت بجوائز مختلفة.

زاي - القضاء على العنف ضد المرأة والعنف العائلي

- 55- مكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي هي إحدى أولويات الحكومة.
- 56- ففي عام 2017، انضمت جورجيا إلى اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها (اتفاقية إسطنبول). ولضمان امتثال التشريعات الوطنية لاتفاقية إسطنبول، قادت وزارة العدل عملية وضع واعتماد تعديلات على ما يصل إلى 30 قانوناً تشريعياً. وأدرجت في القانون الجنائي جرائم جديدة، مثل الزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والمطاردة، والتعقيم دون موافقة.
- 57- وتقوم اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمسائل المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والعنف العائلي بدور هيئة التنسيق على النحو المنصوص عليه في اتفاقية إسطنبول.
- 58- وفي عام 2018، أقرت الحكومة خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2020 بشأن التدابير التي يتعين تنفيذها لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي وحماية الضحايا/الناجيات.
- 59- ووضعت التعديلات التشريعية تنص على فرض عقوبات أشد على مرتكبي الاعتداءات الجنسية، بما في ذلك الحرمان من حقوق عدة (من بينها الحق في العمل في المؤسسات التعليمية) وعلى إنشاء قاعدة بيانات بالأشخاص الذين يحاكمون لارتكابهم اعتداءات جنسية.
- 60- وترصد إدارة حماية حقوق الإنسان ورصد الجودة التابعة لوزارة الداخلية، في جملة أمور، جودة التحقيقات بشأن العنف العائلي والعنف ضد المرأة والإجراءات الإدارية المتعلقة بالانتهاكات الإدارية.
- 61- وتوجد على الموقع الشبكي لوزارة الداخلية المعلومات المتعلقة بالآليات القانونية المتاحة لمكافحة العنف العائلي وبخط الاتصال المباشر 112 لوزارة الداخلية (يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع). وتستجيب الوزارة فوراً لكل واقعة، ويرسل طاقم إلى كل مسرح جريمة.
- 62- ووفقاً لتعديلات عام 2017، يدخل الأمر الجزري حيز النفاذ على الفور وهو لا يستوجب موافقة المحكمة. وتترتب على انتهاك شروط الأمر الجزري مسؤولية جنائية.
- 63- وأقرت وزارة الداخلية في عام 2018 أداة تقييم لمخاطر العنف ضد المرأة والعنف العائلي. وقد أصبحت آلية رصد تقييم مخاطر العنف (مخاطر عالية ومتوسطة ومنخفضة) وتنفيذ شروط الأمر الجزري جاهزة للعمل. وبفضل هذه الآلية، أصبح الأمر الجزري أداة مفيدة لحماية الضحايا، وانخفض عدد انتهاكات هذه الأوامر. وفي عام 2019، بلغ عدد الأشخاص الذين انتهكوا شروط الأوامر الجزرية 376 شخصاً (4% فقط)، في حين أن من انتهكوا الشروط في عام 2018 هم 6% وفي 2018-2019، لم يُقتل أحد خلال فترة صلاحية الأوامر الجزرية. وزاد عدد الأوامر الجزرية أربع مرات، أي أنه صدر 2 722 أمراً جزرياً في عام 2015 مقارنة بـ 266 أمراً في عام 2019.

- 64- وانخفض عدد حالات قتل الإناث نتيجة للعنف العائلي، كما يلي: 14 امرأة توفين نتيجة العنف العائلي في عام 2016، و14 في عام 2017، و7 في عام 2018، و8 في عام 2019.
- 65- وازداد عدد المدانين بتهمة تحريض النساء على الانتحار أو محاولة الانتحار، كما يلي: أدين 3 أشخاص في عام 2018 و9 في عام 2019.
- 66- ومنذ عام 2018، لم يعد يملك سلطة المشاركة في النظر في جرائم العنف العائلي سوى وكلاء النيابة والمحققين المتخصصين بمكتب النائب العام. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك 193 موظفاً متخصصاً. وأسفرت الإصلاحات التي نُفذت عن زيادة عدد المحاكمات المتصلة بوقائع العنف العائلي. ففي عام 2014، أُقيمت دعاوى جنائية ضد 550 شخصاً؛ وفي عام 2018، أدين 955 3 شخصاً؛ وفي عام 2019 - 4 579 شخصاً.
- 67- ومنذ عام 2016، يقوم الصندوق الحكومي لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر (المعترف بهم رسمياً)، وهو كيان قانوني من كيانات القانون العام (ويطلق عليه فيما يلي الصندوق الحكومي) بتقديم خدمات إلى من يُدعى أنهم ضحايا للعنف العائلي.
- 68- ومنذ عام 2017، يمكن لضحايا العنف ضد النساء ومن يُدعى أنهم ضحايا له، ومن يعولونهم، الحصول على خدمات الصندوق الحكومي. وبعد التعديلات التشريعية، أنشئت منذ 1 شباط/فبراير 2020 وكالة الرعاية والمساعدة الحكوميتين لضحايا الاتجار بالبشر (المعترف بهم رسمياً) التي خلّفت الصندوق الحكومي، وهي أيضاً كيان قانوني من كيانات القانون العام. وتعمل خمسة ملاجئ وخمسة مراكز أزمات في إطار الوكالة.
- 69- وتدير وكالة الرعاية والمساعدة الحكوميتين لضحايا الاتجار بالبشر (المعترف بهم رسمياً) خط اتصال مباشر، هو 116 006. والاستشارات المتعلقة بالعنف العائلي والعنف ضد المرأة والاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي، والمقدمة عن طريق خط الاتصال المباشر، متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وإضافة إلى اللغة الجورجية، تُتاح الاستشارات بسبع لغات أخرى (هي الإنكليزية والروسية والتركية والأذربيجانية والأرمنية والعربية والفارسية). والاتصال على الخط المباشر مجاني.
- 70- والمساعدة القانونية متوفرة مجاناً منذ عام 2018 لضحايا العنف أو العنف العائلي. ويمكن لضحايا هذه الجرائم الحصول على المساعدة القانونية المجانية التي تمولها الدولة وذلك فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي.
- 71- ووضعت اللجنة المشتركة بين الوكالات الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وخطة العمل المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة والعنف العائلي. وتيسر هاتان الوثيقتان تنفيذ سياسة موحدة بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي.
- 72- ومنذ عام 2015، يحلّل مكتب النائب العام سنوياً القضايا الجنائية المتصلة بقتل الإناث. وينفذ مكتب النائب العام سياسة صارمة بخصوص قتل الإناث إن ارتكبت الجريمة في إطار العنف العائلي. ومنذ عام 2014، لم يبرأ أحد اتهم بقتل إناث.
- 73- وعززت تعديلات عام 2019 التشريعية الآليات الوقائية لتجنب العنف المتكرر، وزادت من العقوبات التي تُفرض على المعتدين ومن الحقوق الإجرائية للضحايا. واعتمد البرلمان التعديلات التشريعية المتعلقة بالأخذ بالرصد الإلكتروني للمعتدين.

حاء - حقوق الطفل

74- في عام 2016، أنشئت "اللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبحقوق الطفل" لتنسيق ورصد السياسة الموحدة لحماية حقوق الطفل. وأعضاء اللجنة هم من كبار المسؤولين في الوزارات وغيرها من أجهزة الدولة. والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية لها مركز استشاري وتشارك في أعمال اللجنة.

75- وفي 20 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد البرلمان مدونة حقوق الطفل. وتستند المدونة إلى مصالح الطفل الفضلى وتعترف بجميع الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل، وتنشئ نظاماً حكومياً لحماية الأطفال ودعمهم، وتنشئ مسؤولية الدولة عن وضع برامج التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للأطفال وتقديمها لهم.

76- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، أنشئ مركز لإحالة الأحداث في الوكالة الوطنية لمنع الجريمة وتنفيذ العقوبات غير الاحتجازية والمراقبة تحت نظام رقابة وزارة العدل، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام. ويهدف المركز إلى تحقيق التنشئة الاجتماعية، وإعادة التنشئة الاجتماعية، وإعادة التأهيل، ومنع الجريمة من خلال انتهاج نهج مؤسسية وشاملة بشأن الأحداث الذين نقل أعمارهم عن 14 سنة.

77- وفي 12 حزيران/يونيه 2015، اعتمد برلمان جورجيا مدونة الأحداث الجورجية. وأحد الأغراض الرئيسية لهذه المدونة هو حماية مصالح القاصرين الفضلى في عملية صنع القرار وإعطاء الأولوية لاستخدام آلية بديلة بشأن المقاضاة الجنائية. وأدى اعتماد المدونة إلى تغيير تطبيق عقوبة السجن مع تخفيض عقوبة الأحداث. ففي عام 2016، لم يُحكَم بالسجن إلا على 31,5% من الأحداث المدانين وعلى 24% منهم في الفترة 2017-2018.

78- ومنذ عام 2020، يجوز لأي حدث من الأحداث أن ينتفع من خدمات دائرة المعونة القضائية في جميع فئات الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية.

79- وقد بدأ المجلس البرلماني الدائم لحماية حقوق الطفل في أداء عمله. والغرض الرئيسي منه هو العمل المنهجي والمنسق بشأن قضايا حماية حقوق الطفل والإشراف على تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الطفل.

80- ولحماية الأطفال من أي شكل من أشكال الاعتداء، اعتمدت الحكومة في عام 2016 إجراءات إحالة الأطفال التي زادت من عدد الوكالات المشاركة في الآلية (التي تشمل جميع المؤسسات التي تعمل مع الأطفال). وأخذ بالمسؤولية الإدارية إن انتهكت مؤسسة تشارك في الآلية التزاماً بتقديم معلومات إلى الهيئة المعنية بشأن الاعتداء على الأطفال.

81- كما توسع دور المرشد الاجتماعي. ويحق له، ذكراً كان أو أنثى، أن يقرر فصل الطفل عن المعتدي عند الضرورة.

82- وفي عام 2019، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً. والغرض من هذا الفريق هو وضع مفهوم للخدمات النفسية - الاجتماعية للأطفال ضحايا الاعتداءات وتنفيذ مشروع نموذجي في هذا الصدد. ووضع نهج متعدد التخصصات والقطاعات محوره الطفل سيقدم خدمات إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي باستخدام مبدأ النافذة الواحدة.

83- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2017، ألغيت جميع التحفظات التي كانت تسمح بزواج الأشخاص دون 18 عاماً من العمر. أما الآن، فالزواج مسموح به فقط لمن تزيد أعمارهم عن 18 سنة.

84- وترعى الدولة الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشوارع. وأدخل التشريع تعريفاً لـ "الطفل المرتبطة أوضاعه بالشارع". وإلى جانب ذلك، يجوز للدولة، بموجب القانون، أن تصدر وثائق هوية لهؤلاء الأطفال تتيح لهم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات. ويحصل الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع على وثائق الهوية مجاناً. وتعمل الحكومة على وضع "استراتيجية حماية الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشارع من جميع أشكال الاعتداء".

85- وتنفذ الدولة "برنامج توفير المأوى للأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع" الذي يهدف إلى إعادة تأهيل الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع وإدماجهم، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشارع. وفي إطار هذا البرنامج، قُدمت خدمات إلى 214 مستفيداً في عام 2016، و270 في عام 2017، و188 في عام 2018، و259 في عام 2019، و194 في عام 2020 (الربع الأول).

86- وفي عام 2016، اعتُمد قانون جديد بشأن التبني والرعاية البديلة، وهو قانون أكثر توجهاً نحو حماية الطفل. ويستفيد الأطفال المحرومون من البيئة الأسرية من الخدمات البديلة ذات الصلة التي تراعي مصالحهم الفضلى.

87- ومما يجدر بالذكر أيضاً أن قانون الأحوال المدنية ينص على التسجيل الإلزامي لجميع الأطفال المولودين على أراضي جورجيا.

طاء - الحق في محاكمة عادلة

88- في الفترة 2014-2019، أدى ما يسمى بالموجتين "الثالثة" و"الرابعة" من الإصلاحات القضائية إلى زيادة ضمانات استقلال القضاء ومساءلته وفعاليته وشفافيته وإمكانية الوصول إليه.

89- وقد حددت التشريعات معايير تفصيلية لاختيار القضاة، وحسّنت إجراءات اختيار المترشحين وتعيينهم. ولا يعين أي مترشح قاضياً إلا من خلال المسابقة التنافسية.

90- ولزيادة استقلال القضاء وفعاليته وتحسين الثقة في النظام القضائي، بدأ في عام 2018 العمل بالنظام الإلكتروني لتوزيع القضايا في المحاكم، كما بدأ العمل في عام 2019 بقاعدة بيانات موحدة لقرارات المحاكم.

91- وأدى الإصلاح إلى زيادة استقلال المجلس الأعلى للقضاء ومساءلته، فضلاً عن استقلال المدرسة العليا للقضاء. ومن الإلزامي تبرير ونشر القرارات المتصلة بتعيين القضاة مدى الحياة وتعيين رؤساء المحاكم؛ ووضعت أيضاً قواعد بشأن تضارب المصالح.

92- ولإجراء فحص موضوعي وغير متحيز وشامل لادعاءات سوء السلوك التأديبية للقضاة، استُحدث منصب مفتش يعمل باستقلالية عن المجلس الأعلى للقضاء. ورفُع مستوى الإجراءات التأديبية.

93- وفي عام 2019، اعتمد البرلمان المبادرة التشريعية المتعلقة بالوساطة والتي أضفت الطابع المؤسسي على الوساطة القضائية والخاصة. وتتيح الوساطة للأطراف حل النزاعات بدعم من وسطاء مؤهلين ترد أسماؤهم في قائمة الوسطاء الموحدة. والوساطة أسرع وأرخص من إجراءات المحكمة.

94- وفي 7 آب/أغسطس 2019، وقعت جورجيا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة.

95- ومن أجل رفع مستوى نظام المحاكمات أمام هيئة محلفين وضمان امتثاله للمعايير الدولية، اعتُمدت تعديلات تشريعية تهدف إلى ما يلي:

- تغيير إجراءات اختيار المحلفين لضمان إتمام عملية الاختيار في وقت معقول؛

- إعادة تعريف تضارب مصالح المحلفين؛
- الأخذ بضمانات إضافية لنزاهة المحلفين وأمنهم؛
- تغيير قواعد الطعن في المحلفين وتصويت المحلفين بغية القضاء على ممارسة إساءة استخدام الطعن غير المبرر وضمان أن تكون العملية منمّمة بدرجة أكبر.

96- ومنذ عام 2015، وُسعت كثيراً ولاية دائرة المعونة القضائية: فخدمة المعونة القضائية، بما في ذلك في القضايا المتعلقة بتشريعات الأسرة والميراث والحماية الاجتماعية، متاحة الآن للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية هشة، حتى وإن كانت القضية معقدة وكبيرة. وكانت المعونة القضائية المجانية فيما مضى متاحة فقط في القضايا الجنائية.

ياء - سياسة الدولة بشأن مكافحة التعذيب

97- مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي ترأسه وزيرة العدل، هو مؤسسة مركزية مسؤولة عن وضع السياسات في هذا المجال. وخطط العمل للفترات 2008-2009، و 2011-2013، و 2015-2016، و 2017-2018، و 2019-2020 قد وُضعت في إطار أنشطة المجلس المشترك بين الوكالات نتيجة للعمل التعاوني الذي قامت به المؤسسات الحكومية، ومكتب المحامي العام، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية.

98- وتتضمن خطة العمل الجديدة لمكافحة التعذيب للفترة 2019-2020 أربعة اتجاهات رئيسة تهدف إلى تعزيز الآليات القانونية والإجرائية والمؤسسية؛ وتدعيم تدابير الكشف الفعال عن أفعال سوء المعاملة، والتحقيق السريع والنزيه والفعال في جميع الشكاوى؛ وتكثيف تدابير حماية ضحايا التعذيب وسوء المعاملة وإعادة تأهيلهم وتعويضهم؛ وتحسين التعلّم المتعلق بسوء المعاملة، وتنفيذ أنشطة التوعية.

99- ومن المشروع القول إن التعذيب وسوء المعاملة يُقضى عليهما في المؤسسات المغلقة. وليست هذه المشكلة قضية مطروحة في السياق الجورجي، كما ورد في العديد من التقارير الدولية (مثل التقرير (المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2015) المتعلق بجورجيا، الذي أعده خوان مينديز، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وتقرير اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة لعام 2019).

100- وكما ذكر أعلاه، فإن دائرة مفتش الدولة، وهي هيئة تحقيق مستقلة مؤسسياً، قد بدأت عملها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتشمل ولايتها التحقيق في الجرائم المتصلة بالتعذيب أو المعاملة المهينة أو اللاإنسانية، وجرائم التعسف في استعمال السلطة أو تجاوز السلطات الرسمية إن ارتكبت باستخدام العنف أو سلاح أو بإهانة الكرامة الشخصية للضحية.

كاف - الإصلاحات في نظام السجون

101- منذ عام 2018، يعمل نظاما السجون والمراقبة تحت مظلة وزارة العدل. وفي عام 2019، أُقرت استراتيجية تطوير نظامي السجون ومنع الجريمة وخطة العمل للفترة 2019-2020.

102- ولمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أنشئت إدارة رصد في عام 2018 ضمن الدائرة الخاصة المعنية بالسجون. وتبحث هذه الإدارة وترصد حالة حقوق الإنسان بصورة منهجية. وإضافة إلى رفع مستوى آليات المراقبة الداخلية، وُسع أيضاً نطاق ولاية مكتب المحامي العام. وبالتحديد، يحق لممثلي مكتب المحامي العام والآلية الوقائية الوطنية التقاط الصور في المؤسسات الإصلاحية.

- 103- وبدأ منذ عام 2016 العمل في المؤسسات الإصلاحية بقواعد تتصل بتسجيل إصابات المتهمين/ المدانين بسبب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 104- ومنذ عام 2015، وُضعت حدود قصوى لعدد السجناء بغية تجنب الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية. وتمثل المعايير للأنظمة الوطنية والدولية امتثالاً تاماً.
- 105- وفي عام 2018، أنشئت في الدائرة الخاصة المعنية بالسجون وحدة هيكلية مستقلة، هي إدارة إعادة التنشئة الاجتماعية وإعادة التأهيل للمدانين. وأصبح المرشدون الاجتماعيون والأخصائيون النفسيون يخضعون لإشراف هذه الإدارة، وهم مكلفون بالعمل الاجتماعي الحقيقي.
- 106- وفي إطار برامج إعادة التنشئة الاجتماعية وإعادة التأهيل، يجري استحداث نظم وبنى تحتية للتوظيف والتدريب المهني والتعليم والاسترخاء للمدانين. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أنشئ مركز التعليم والتدريب المهنيين للسجناء، وهو كيان قانوني من كيانات القانون العام. ويجري التعاون مع أرباب العمل لإنشاء مناطق إنتاج في المؤسسات الإصلاحية.
- 107- وفي عام 2019، وُضعت الورقات المفاهيمية التالية: ورقة مفاهيمية بشأن تشجيع المدانين في المؤسسات الإصلاحية ومنع ارتكاب العنف في حق السجناء؛ وتهدف هذه الوثيقة إلى تشجيع السلوك البناء فيما بين السجناء من خلال منح الامتيازات والحرمان منها. وورقة مفاهيمية عن الحد من تأثير الجريمة المنظمة في المؤسسات الإصلاحية. وورقة مفاهيمية بشأن إعداد السجناء للإفراج عنهم. وورقة مفاهيمية بشأن تطوير آلية الإفراج المشروط.
- 108- وإلى جانب ذلك، تعمل وزارة العدل بهمة على إنشاء ترتيب الحماية العامة المتعددة الوكالات (MAPPA).
- 109- وما يلي متاح في جميع المؤسسات الإصلاحية: الكشف عن التهاب الكبد الوبائي باء وجيم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والزهري والسل والاختبارات ذات الصلة. وتوفّر الاختبارات والمواد اللازمة.
- 110- وارتقت التعديلات التشريعية لعام 2017 بآلية الإفراج المشروط وحسنتها؛ ففي عام 2018، أُفجج مبركاً عن 904 سجناء، وفي عام 2019 عن 1522، وفي عام 2020 (من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس) عن 657. ووفقاً للتعديلات القانونية لعام 2017 فإن المرأة المدانة، التي ترك طفلها فوق سن الثالثة منشأة خاصة للنساء، يجوز لها، خلال عام بعد مغادرة الطفل المنشأة، مغادرة المرفق في أيام الراحة والعطل الرسمية التي تنص عليها تشريعات جورجيا. وفي عام 2018، بدأ العمل بشكل جديد من أشكال العقوبة، وهو الإقامة الجبرية؛ ويزداد استخدامه (في عامي 2018 و2019، كان هناك 67 و194 حالة على التوالي؛ وفي عام 2020 (8 أشهر)، بلغ عدد الحالات 312).

لام- سياسة الدولة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

- 111- تستند سياسة الدولة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر إلى ما يسمى بمبدأ 4 (Prevention, Protection, Prosecution, Partnership) (المنع، والحماية، والمقاضاة، والشراكة). وتهدف هذه السياسة إلى منع الجرائم والتحقيق فيها بصورة استباقية، وتعزيز تدابير الملاحقة الجنائية والتعاون، وحماية الضحايا.
- 112- ومنذ عام 2006، بدأ عمل مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ تدابير مكافحة الاتجار بالبشر، الذي ترأسه وزيرة العدل. ووضع المجلس خطط عمل الفترات التالية: 2007-2008، و2009-2010، و2011-2012، و2013-2014، و2015-2016، و2017-2018، و2019-2020.
- 113- واستحدثت تعديلات عام 2018 التشريعية جريمة جديدة، هي إغراء شخص بالبغاء و/أو القيام بأي فعل غير عنيف آخر يشجع على تورط شخص في البغاء، وهو ما يسمى القوادة.

- 114- ومنذ عام 2013، بدأت في وزارة الداخلية أعمال أربع مجموعات متنقلة خاصة. والغرض من هذه المجموعات هو الكشف الاستباقي عن حالات الاتجار بالبشر ومعاقبة الجناة. وزاد عدد المجموعات حتى وصل 6 في عام 2019. ومنذ عام 2014، تعمل في أديارا فرقة عمل مؤلفة من وكلاء نيابة ومحققين متخصصين. ويتمثل هدفها الرئيس في تحديد الأماكن التي يزداد فيها خطر الاتجار بالبشر في جميع إقليم البلد والتحقيق في الجرائم. ومنذ عام 2016، زاد عدد الملاحقات الجنائية خمس مرات.
- 115- وفي عام 2019، أنشئت في الوحدات الإقليمية التابعة لإدارة شرطة تبيليسي مجموعات من المحققين المتخصصين تحقق في حالات الاعتداء الجنسي على الأحداث.
- 116- وترصد إدارة حماية حقوق الإنسان ورصد الجودة، التابعة لوزارة الداخلية، جودة عملية التحقيق في الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر.
- 117- وورد في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتجار بالأشخاص لعام 2016 أن جورجيا تقع في المستوى 1 من البلدان الرائدة إلى جانب بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وحافظت جورجيا على نفس الترتيب في أعوام 2017 و2018 و2019 و2020.
- 118- ووفقاً لمؤشر الرق العالمي لعام 2018، ارتقت جورجيا إلى المرتبة 15 بين 167 بلداً (بعد أن كانت في المرتبة 17 في عام 2016) بسبب تصدي الدولة الفعال للاتجار بالبشر والرق المعاصر.
- 119- وبلغت جورجيا المرتبة 18 بين 183 دولة في تقرير القياس والعمل والحرية (Measurement, Action, Freedom) لعام 2019 الذي أعدته منظمة دولية اسمها "مؤسسة السير بحرية" (Walk Free Foundation). وتُعد هذه المؤسسة سنوياً مؤشراً للرق العالمي (Global Slavery index).
- 120- وإحدى الأولويات العليا هي حماية ضحايا الاتجار وتقديم الدعم لهم. ويجوز لضحايا الاتجار أن يستعملوا خدمات حكومية مختلفة (الدعم النفسي والطبي، والمعونة القضائية، والتعويض بمبلغ 1 000 لاري، والمأوى في تبيليسي وباتومي، والدعم في إعادة الإدماج الاجتماعي). ويمكن أيضاً للأشخاص المدعى أنهم ضحايا الاتجار (قبل منح هذه الصفة) الاستفادة من مراكز الأزمات.

ميم- الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

- 121- تشكل المراقبة لقانونية معالجة البيانات الشخصية أحد الأهداف الرئيسية لدائرة مفتش الدولة، التي خلّفت مكتب مفتش البيانات الشخصية. ومنذ عام 2015، يحق لمكتب المفتش الإشراف على إجراءات التحقيق السرية. وينبغي تقديم معلومات عن إجراءات التحقيق السرية إلى دائرة المفتش. ويجوز للدائرة إجراء عمليات تفتيش للمنظمات بناء على طلبات المواطنين وعلى قرارها هي. ويمكن إبلاغ المكتب بمعلومات عن الانتهاكات المدّعاة عن طريق خط اتصال مباشر يعمل على مدار الساعة.

السنة	عدد عمليات التفتيش	عدد الانتهاكات المكتشفة أثناء عمليات التفتيش
2015	54	65
2016		221
2017	114	274
2017	148	266
2019	158	141

- 122- وبالنظر إلى نطاق الولاية الموسع وزيادة عدد الطلبات، ازدادت ميزانية مكتب المفتش وعدد موظفيه. ففي عام 2017، كانت ميزانية المكتب 2,0 مليون لاري وعدد الموظفين 43 شخصاً؛ وفي عام 2018، كانت الميزانية 2,8 مليون لاري وعدد الموظفين 53؛ وفي عام 2019، كانت الميزانية 4,4 ملايين لاري وعدد الموظفين 87. وتضاعف تمويل المكتب في عام 2020، فأصبح 8 ملايين لاري.

نون - حرية الدين والتعبير وحرية التجمع والنقابات

- 123- يعترف الدستور والمعاهدات الدولية السارية بالنسبة إلى جورجيا وقانون جورجيا المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز بحرية الدين والمعتقد ويحميها.
- 124- كما أن إنشاء المنظمات الدينية وتسجيلها في جورجيا مجانيان. ويمكن، بناء على اختيارها، تسجيلها على أساس أنها كيان قانوني من كيانات القانون العام وكيان قانوني من كيانات القانون الخاص؛ ويمكنها أيضاً أن تعمل على أساس أنها نقابات غير مسجلة.
- 125- وتتعاون الوكالة الحكومية للقضايا الدينية تعاوناً وثيقاً مع جميع المنظمات الدينية القائمة في جورجيا، وتشجع الحوار بينها، وتنفذ مشاريع وحملات مختلفة تهدف إلى منع التمييز ورعاية التسامح.
- 126- وأنشئ المجلس المشترك بين الأديان ويعمل ضمن الوكالة الحكومية للقضايا الدينية، بمشاركة من جميع الجمعيات الدينية تقريباً في جورجيا.
- 127- ومع أن جورجيا ليست خلفاً قانونياً للاتحاد السوفياتي، فإن الدولة تعيد تدريجياً مباني الطوائف إلى المنظمات الدينية، التي أصبحت ملكاً للدولة بعد استعادة الاستقلال، وتقوم بتعويضها رمزياً وجزئياً عن الأضرار التي لحقت بها خلال النظام السوفياتي.
- 128- ومنذ عام 2014 وحتى اليوم، أعيد 212 مسجداً إلى الجالية المسلمة، و20 كنيسة يهودياً إلى الجالية اليهودية، وكنيستين إلى كنيسة الإنجيلية البروتستانتية، وكنيسة واحدة إلى الكنيسة الإنجيلية اللوثرية. وفي عام 2015، اشترت الدولة مبنين من أربعة طوابق. ونقلتهما مع الحق في استخدامهما إلى الإدارة الدينية العليا لجميع مسلمي جورجيا، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام (بقيمة إجمالية قدرها 5 ملايين لاري). ونقلت الأرض مع الحق في الاستخدام إلى الطائفة الأيزيدية، حيث يشيّدون مبنى للعبادة ومركزاً ثقافياً. وعملية إعادة مباني العبادة مستمرة. وفي الفترة 2014-2019، مُنحت الجالية المسلمة 14 300 000 لاري؛ والجالية الكاثوليكية الرومانية 2 800 مليون لاري؛ والجالية الرسولية الأرمنية 4,1 ملايين لاري؛ والجالية اليهودية 2,05 مليون لاري.
- 129- وتوفر السلطات الجورجية ضمانات لاستقلال وسائط الإعلام والتعددية. ويشكل الإطار التنظيمي الجورجي المتعلق بالبحث الإعلامي أحد أكثر الأطر تحراً في أوروبا.
- 130- ويمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يُطلق البث في غضون عشرة أيام بناءً على عملية ترخيص بسيطة. وعلى هذا، هناك 101 هيئة بث في جورجيا.
- 131- وتحتل حرية التعبير في جورجيا المرتبة 60 عالمياً وفقاً للمؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2019، وهذا يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالمركز 104 في عام 2012.
- 132- وتحمي الحكومة بقوة حقوق المشاركين في التجمعات والمظاهرات، وتركز على النظر في الالتزامات الإيجابية للدولة وتنفيذها لضمان سلامتهم. وتصون الوحدات الهيكلية التابعة لوزارة الداخلية حرية التعبير لكل مواطن وتمنع العنف وتتصدى له بفعالية.
- 133- ويكفل دستور جورجيا حرية تكوين الجمعيات، والحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب. ويحق لمواطني جورجيا تشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في أنشطتها بموجب القانون التنظيمي.
- 134- ويمكن تسجيل شخص اعتباري في يوم واحد بناءً على إجراءات مبسطة.

سين - الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية

135- كان اعتماد برنامج الرعاية الصحية الشامل في عام 2013 خطوة هامة نحو ضمان الحق في الصحة. وفي عام 2017، وُضع معيار جديد (على أساس دخل المستفيدين) لتحديد المستفيدين من برنامج الرعاية الصحية الشامل. والأساس المنطقي للمعايير الجديدة هو الأخذ بمبدأ العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الموجهة نحو تلبية الاحتياجات.

136- وفي عام 2017 أيضاً، بدأت أعمال البرنامج الحكومي لتوفير الأدوية لعلاج الأمراض المزمنة لصالح المواطنين المصابين بأمراض مزمنة. ومن خلال البرنامج، يُتاح الدواء لعلاج الأمراض المزمنة التالية: الأمراض القلبية الوعائية، والأمراض المزمنة في الرئة، ومرض الغدة الدرقية، والداء السكري من النوع الثاني.

137- ومنذ عام 2019 والدولة تردّ تكاليف الأدوية العلاجية للمواطنين الذي بلغوا سن التقاعد والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتردّ الدولة أيضاً 75٪ من نفقات أدوية مرض باركنسون وعلاج الصرع.

138- وفي عام 2015، أطلقت الحكومة برنامجاً فريداً للقضاء على التهاب الكبد الوبائي سي. ويمكن للمرضى الاستفادة من إجراء تشخيصات وفحوص ما قبل العلاج اللازمة لرصد العلاج، إضافة إلى الاستفادة من أدوية علاج التهاب الكبد الوبائي سي. وبعد عام 2019، توفر الحكومة التمويل الكامل لتشخيصات وفحوص ما قبل العلاج اللازمة لرصد العلاج. وبدأ نحو 65 000 مريض العلاج منذ بدء هذا البرنامج. وأكمل 60 000 مريض العلاج؛ ويبلغ معدل الشفاء 98,7٪.

139- وفي عام 2017، أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والوليد للفترة 2017-2030 وخطة العمل للفترة 2017-2019 اللتين تهدفان إلى الحد من اعتلال صحة الأمهات والمواليد ووفياتهم، وإلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الإنجابية.

140- وانخفض معدل وفيات الأمومة (لكل 100 ألف مولود حي) من 32,2 (في عام 2015) إلى 27,4 (في عام 2018). وانخفض أيضاً معدل وفيات المواليد (لكل 1 000 مولود حي) من 8,6 (في عام 2015) إلى 8,1 (في عام 2018).

141- وفي عام 2015، أقرت منهجية جديدة لتقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للأسرة. والاستحقاقات الاجتماعية هي قضايا قائمة على نظام تدريجي - فكلما زادت حاجة الأسرة، زاد الدعم الذي تتلقاه. وزاد بدل إعالة الطفل، الذي أخذ به مؤخراً، ليبلغ 50 لاري بعد أن كان يبلغ 10 لاريات في عام 2019.

142- وتجدر الإشارة إلى جهود الحكومة لزيادة المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية التي تدفعها الدولة. فقد زيد تدريجياً المعاش التقاعدي على أساس السن إلى 200 لاري. وازدادت الاستحقاقات الاجتماعية لذوي الإعاقات الشديدة وللأطفال ذوي الإعاقة إلى 200 لاري، بينما يحصل ذوو الإعاقات الكبيرة على 120 لاري.

143- ومنذ عام 2016، فوفقاً لزيادة معاش التقاعد والحزمة الاجتماعية، يحصل المتقاعدون والمستفيدون من المساعدات الاجتماعية المقيمون إقامة دائمة في المناطق الجبلية على معاشات تقاعدية/ استحقاقات اجتماعية بزيادة بنسبة 20٪.

144- ويحق أيضاً للمستفيدين الذين وُلدوا بعد 1 كانون الثاني/يناير 2016 والذين يتمتع أحد والديهم على الأقل بوضع المقيم الدائم في منطقة جبلية، الحصول على استحقاقات اجتماعية نقدية. ويبلغ الاستحقاق للطفلين الأول والثاني 100 لاري لمدة سنة، وللطفل الثالث ومن يليه 200 لاري لمدة سنتين.

عين - العمل والعمالة

145- خلال الفترة 2015-2016، لم تكن توجد في جورجيا هيئة للإشراف على سلامة العمل، الأمر الذي أدى إلى نسف معايير سلامة العمل وإلى مشاكل منهجية. كما أن عدم وجود هيئة تنظيمية أدى إلى تدهور أوضاع السلامة.

146- وفي عام 2015، أنشأت "وزارة المشردين داخلياً من الأراضي المحتلة والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية في جورجيا" (يطلق عليها فيما يلي وزارة الرعاية الصحية) إدارة تفتيش أوضاع العمل المسؤولة عن إشراف الدولة على تحقيق معايير العمل. وفي عام 2018، اعتُمد قانون جورجيا المتعلق بالسلامة المهنية الذي أصبح قانوناً تنظيمياً في عام 2019. وأدى القانون الجديد إلى تحسين معايير السلامة المهنية وزيادة مسؤولية أرباب العمل. وبعد عام 2019، بدأ القانون يُطَبَّق على كل قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية، وأصبح يحق لسلطة التفتيش القيام بتفتيش أي مكان عمل يخضع لإجراءات التفتيش وإجراء عمليات تفتيش على السلامة المهنية في أي وقت دون إذن من المحكمة ودون إخطار مسبق.

147- ومنذ عام 2016، تجري هيئة تفتيش العمل عمليات تفتيش موصى بها للتحقق من احترام حقوق العمل. وفي شباط/فبراير 2020، اعتُمدت لوائح ينص عليها قانون جورجيا المتعلق بالسلامة المهنية، وهي لوائح تحدد القضايا الأساسية المتصلة بالسلامة المهنية وتحقيقها. وخلال الفترة الممتدة من 24 آذار/مارس إلى 15 أيار/مايو 2020، أقرت وزارة الرعاية الصحية 19 توصية عامة وقطاعية للتصدي لفيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وللوقاية من حدوث مخاطر بيولوجية في مكان العمل.

148- ومنذ عام 2013، يجري بنشاط تسجيل الوظائف الشاغرة والباحثين عن عمل في النظام الإلكتروني لإدارة سوق العمل (www.worknet.gov.ge).

149- وفي عام 2019، أنشئت وكالة دعم التوظيف، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام. وتهدف الوكالة إلى تيسير العمل والعمالة للسكان، وتنفيذ سياسة سوق العمل النشطة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل في الخارج.

150- وفي عام 2015، اعتُمد قانون هجرة اليد العاملة الذي ينظم هجرة اليد العاملة من جورجيا من خلال تنظيم الشركات الوسيطة وزيادة وعي المهاجرين المحتملين.

151- وفي عام 2020، اعتمد البرلمان قانون جورجيا المتعلق بمساعدة العمال الذي يهدف إلى دعم مواطني جورجيا في العثور على فرص عمل.

فاء - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

152- تنفذ الدولة سنوياً برنامج إعادة التأهيل الاجتماعي ورعاية الطفل الموجه إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد زادت ميزانية البرنامج بنسبة 9% في عام 2020 وبنسبة 27% في عام 2019 مقارنة بميزانية العام السابق.

153- وتستهدف زيادة الميزانية تعزيز عملية إنهاء إيداع الأطفال ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات ومنع إيداعهم فيها وتقديم الخدمات لهم ورفع مستواها، واستحداث خدمات بديلة "شبيهة بخدمات الأسرة".

154- وتنفذ وزارة التعليم والعلوم والثقافة والرياضة برنامج التعليم الشامل للجميع الذي يهدف إلى تهيئة بيئة تعليمية تتاح على قدم المساواة للتلاميذ ذوي القدرات المختلفة.

- 155- وفي عام 2016، اعتمد البرلمان قانون جورجيا المتعلق بالتعليم في الطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسي الذي يتضمن نهجاً شاملاً للجميع. وفي عام 2018، اعتمدت القواعد المتعلقة بالأخذ بالتعليم الشامل للجميع وتطويره ورصده في المدارس، وكذلك آلية تحديد التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- 156- وتنفذ الدولة "برنامج الفرصة الثانية لتلقي التعليم" من خلال الإدماج الاجتماعي. ويستهدف البرنامج الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع، وأفراد الروما، والعائدين إلى الوطن، والسكان المسخاتيين الذين لا يحملون الجنسية الجورجية، والأطفال/الشباب والتلاميذ ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة، والتلاميذ الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة أخرى.
- 157- ويجب على مؤسسات التعليم العالي أن تكفل تهيئة أوضاع خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من نيل التعليم.
- 158- ولضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات، استُحدثت الخدمات المعروضة أدناه.
- 159- خلال الانتخابات المعقودة في 2015-2019، تضمنت مقاطع الفيديو الإعلامية للجنة المركزية للانتخابات الترجمة بلغة الإشارة لضمان وصول الناخبين من ذوي الإعاقة إلى المعلومات.
- 160- وأديعت أشرطة فيديو سياسية/قبل الانتخابات للأحزاب السياسية مع ترجمة إلى لغة الإشارة على هيئة البث العامة.
- 161- وفي الفترة 2015-2019، مُول 28 مشروعاً من مشاريع المنظمات غير الحكومية بميزانية إجمالية قدرها 830 576 لاري لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.
- 162- وفي الفترة 2015-2018، وُظف 42 شخصاً من ذوي الإعاقة في اللجنة المركزية للانتخابات. ودعمتهم اللجنة لرفع مستوى تأهيلهم للمناصب ذات الصلة.
- 163- واستحدثت دار العدالة (HoJ)، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام، وتقدم الخدمات الحكومية، معايير لتقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. ولدى فروع دار العدالة مدارج خاصة لذوي الإعاقة. واستحدثت إشارات جديدة من لغة الإشارة مقابل لـ 40 مصطلح بغية تيسير حصول الصم وذوي اعتلالات السمع على خدمات الدار. وتعلم ثلاثة وتسعون موظفاً في الدار لغة الإشارة ويمكنهم تقديم الخدمات إلى الصم وذوي اعتلالات السمع دون مساعدة من مترجمي لغة الإشارة. ودار العدالة في تبليسي متكيفة مع احتياجات المكفوفين والأشخاص المصابين بضعف البصر. وكُيفت أيضاً المواقع الشبكية لدار العدالة وللمراكز المجتمعية ووكالة توفير الخدمات العامة مع احتياجات المكفوفين والأشخاص المصابين بضعف البصر.
- 164- ووفقاً لتعديلات عام 2015 التشريعية، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون أوضاعاً اجتماعية هشة الحصول على المعونة القضائية المجانية في القضايا المدنية والإدارية شريطة أن تكون القضية معقدة ومهمة. وكان الحصول على المعونة القضائية المجانية في القضايا الجنائية مكفولاً حتى قبل التعديلات.
- 165- ووفقاً لتعديلات عام 2015 أيضاً، يكون تعيين محام لشخص يحتاج إلى دعم نفسي - اجتماعي أمراً إلزامياً أثناء إجراءات المحكمة بشأن منح صفة 'المستفيد من الدعم'. وتقدم دائرة المعونة القضائية هذه المعونة إليه مجاناً.
- 166- ويعنى الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم ومؤسساتهم ومنظماتهم المعنية بالتعليم -تنظيم المشاريع ونقاباتهم من أي رسوم محاكم.

- 167- ومنذ عام 2015، وإدارة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعمل في إطار مكتب المحامي المعين. ويوجد أيضاً، في إطار المكتب، مجلس استشاري يضم ممثلين للمكتب وللأشخاص ذوي الإعاقة وللمنظمات التي تشتغل بحقوقهم والمنظمات الدولية.
- 168- وأنشئت أيضاً على مستوى جهات الحكم الذاتي المحلي (البلديات) مجالس تنسيق تعمل بشأن القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- 169- وفي عام 2016، قدمت جورجيا التقرير الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 170- وفي تموز/يوليه 2020، اعتمد برلمان جورجيا قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يكفل الإدراج الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الجورجية.
- 171- وينص القانون المذكور على إنشاء آلية وطنية تكفل أعمال الحقوق الصحية والتعليمية والتوظيفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تتناول القضايا المتعلقة بالإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المدنية وتوفير جميع الخدمات لهم على أساس مبدأ المساواة العام.

صاد- المشردون داخلياً

- 172- التزمت حكومة جورجيا بحماية حقوق المشردين داخلياً طوال فترة تشردهم، كما أنها تسهل إدماجهم في المجتمع وتلبية احتياجاتهم/حل مشاكلهم على المدى الطويل.
- 173- فمنذ عام 2015، خُذت مرات عدة استراتيجية الدولة وخطة عملها بشأن المشردين داخلياً. وتناولت التغييرات البرامج المتعلقة بالحل الطويلة الأجل لإسكان المشردين داخلياً؛ وحصلت 9 973 أسرة من المشردين داخلياً على مساكن. وقُننت المساحات التي تملكها بصورة شرعية 15 608 أسر من المشردين داخلياً. وتمكن المشردون داخلياً من اختيار أماكن سكنهم في الكيانات الإدارية التي عاشوا فيها بالفعل ومن التكيف مع البيئة.
- 174- ومنذ عام 2015، أطلقت الحكومة برنامج توفير المسكن المؤقت لأسر المشردين داخلياً. ويتلقى المستفيدون دعماً مالياً من أجل إيجار السكن. واستقادت من هذا البرنامج 4 500 أسرة من أسر هؤلاء المشردين. وإلى جانب ذلك، أُعيد تأهيل أكثر من 600 مبنى يسكنها مشردون داخلياً.
- 175- ومنذ عام 2015، تتلقى أسر المشردين داخلياً التي اشترت منازل برهن عقاري مساعدة مالية لمرة واحدة إن كان العقار ملكيتها الوحيدة. وفي عام 2019، أُطلق برنامجان جديداً هما: نقل الشقق في تبيليسي إلى أسر المحاربين القدماء المشردين داخلياً والتمويل المشترك لمساكن أسر المشردين داخلياً المسجلة في تبيليسي.
- 176- وفي هذه المرحلة، وفرت الدولة بالفعل مساكن لـ45 في المائة من السكان المشردين داخلياً.
- 177- ولحماية حقوق الملكية للمشردين داخلياً، سُجل نحو 70 000 عقار في الأراضي المحتلة. والآن، أصبح لدى المشردين داخلياً الوثائق التي تثبت حقهم في العقارات.
- 178- ومنذ عام 2016، مولت وكالة سبل العيش، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام، 2 000 أسرة من أسر المشردين داخلياً.
- 179- وفي الفترة 2015-2019، بلغت ميزانية برنامج المنح/الإعانات الذي يستهدف تلبية احتياجات المشردين داخلياً 2 300 000 لاري.
- 180- ويمكن اكتساب صفة المشردين داخلياً طواعية، وهم يتمتعون بكامل الحقوق الممنوحة لمواطني جورجيا.

قاف - حقوق الأقليات الإثنية

- 181- الاستراتيجية الحكومية للمساواة المدنية والإدماج وخطة العمل للفترة 2015-2020 تشكلان أداتين أساسيتين لضمان الإدماج المدني لممثلي الأقليات الإثنية. وتهدف هاتان الوثيقتان إلى تهيئة بيئة تتسم بالمساواة، وضمان المشاركة الكاملة للأقليات الإثنية على قدم المساواة مع الآخرين في الحياة المدنية والسياسية، وحماية هوياتها الثقافية.
- 182- ومنذ عام 2015، أدخلت اللغات الأصلية للأقليات الإثنية (الأوسيتية والشيشانية والأفاريزية والكردية والأودية والآشورية) في بعض المدارس العامة عند الطلب.
- 183- وتتاح لأفراد الأقليات الإثنية إمكانية الالتحاق بجميع مستويات التعليم (قبل المدرسي والثانوي والعالى والمهني) بلغاتهم الأم أيضاً. وتوجد في جورجيا 207 مدارس عامة و84 منشأة تعليمية يُقدّم التعليم فيها بغير الجورجية. ووسّع نطاق برامج ودورات تدريس اللغة الجورجية.
- 184- وتنفذ الدولة برنامج "4+1" الذي يتضمن تبسيط إجراءات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى لأفراد الأقليات الإثنية؛ ويحظى البرنامج بشعبية كبيرة لدى شباب الأقليات الإثنية. وزاد عدد الطلاب ست مرات. (الإحصاءات هي كما يلي: في عام 2010، التحق 299 من غير الجورجيين بمؤسسات التعليم العالى؛ وفي عام 2011 - 429؛ وفي عام 2012 - 584، وفي عام 2013 - 890؛ وفي عام 2014 - 673؛ وفي عام 2015 - 741؛ وفي عام 2016 - 960؛ وفي عام 2017 - 1 047؛ وفي عام 2018 - 1 231؛ وفي عام 2019 - 1335). ويجري العمل ببرنامج تدريب داخلي خاص في المؤسسات العامة (يتضمن إجراءات تدريب مبسطة) لطلاب الأقليات الإثنية، المستفيدين من برنامج "4+1". وينطوي البرنامج على القيام مرتين في السنة باختيار طلاب من الأقليات الإثنية من أجل تحسين معارفهم ومهاراتهم. ويسهم البرنامج في توفير فرص عمل لهم. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، سُجّل 294 طالباً في برنامج التدريب الداخلي. ويسر البرنامج إشراك الشباب وإدماجهم في الحياة المدنية. واعتباراً من شباط/فبراير 2020، شارك 294 شاباً في برنامج التدريب الداخلي.
- 185- وفي عام 2010، التحق 247 شخصاً من غير الجورجيين بمؤسسات التعليم العالى؛ وفي عام 2011 - 430؛ وفي عام 2012 - 589؛ في حين أن عدد الطلاب في عام 2013 بلغ 890 طالباً؛ وفي عام 2014 - 673؛ وفي عام 2015 - 741؛ وفي عام 2016 - 960؛ وفي عام 2017 - 1047؛ وفي عام 2018 - 1231.
- 186- ومنذ عام 2016، يتمتع أفراد الأقليات الإثنية بإمكانية دخول اختبارات التعليم المهني بلغاتهم الأصلية (الأرمنية أو الروسية أو الأذربيجانية) للالتحاق بالدورات في مؤسسات التعليم المهني التي تمويلها الدولة بالكامل. وعند الالتحاق، يحضر الطلاب دورة (وحدة) اللغة الجورجية التي هي شرط أساسي لكي يتسنى لهم دراسة المواد المهنية بعد ذلك.
- 187- وتواصل مدرسة زوراب زفانيا للإدارة العامة، وهي كيان قانوني من كيانات القانون العام، تقديم دورات تدريب مهني وتعليمي قصيرة وطويلة الأجل لموظفي الخدمة المدنية المنتمين إلى أقليات إثنية. والتدريس باللغة الجورجية، إضافة إلى الترتيب المدنية، جزء من الدورات التدريبية. وفي الفترة 2015-2018، حضر 688 موظفاً عاماً هذه الدورات التدريبية.
- 188- وعمدت اللجنة المركزية للانتخابات، بهدف إعلام السكان الأرمن والأذربيجانيين، إلى نشر وثائق عن الانتخابات وكتيبات إعلامية ومقاطع فيديو تتعلق، في جملة أمور، بالخدمات المتاحة، في المناطق التي تسكنها الأقليات الإثنية بكثافة. وإلى جانب ذلك، مولت اللجنة المركزية للانتخابات 55 مشروعاً بميزانية إجمالية قدرها 1 524 545 لاري.

189- وفي الفترة 2015-2019، شارك ممثلو الأقليات الإثنية في جميع الانتخابات التي أُجريت في جورجيا على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين وبدون أي عوائق.

190- وهناك أحد عشر عضواً في البرلمان يمثلون الأقليات الإثنية. والتمثيل النسبي للأقليات الإثنية في مناطق الحكم الذاتي المحلي بالمقارنة بتركيبه السكان مكفول في المناطق التي يوجد فيها لهذه الأقليات حضور كبير.

191- وبدأ العمل بإعادة بث البرامج الإخبارية باللغة الجورجية على الهواء مباشرة مع الترجمة الفورية لها باللغتين الأرمنية والأذربيجانية يومياً من خلال قنوات تلفزيونية إقليمية. وافتُتحت بوابة إلكترونية، تحت مظلة هيئة البث العامة، تعمل بسبع لغات (هي: الجورجية، والأبخازية، والأوسيتية، والأرمنية، والأذربيجانية، والإنكليزية، والروسية). وتواصل الدولة تقديم المزيد من الدعم المالي إلى لصحف الصادرة باللغتين الأرمنية والأذربيجانية.

192- وتدعم الدولة الأنشطة الرامية إلى ترويج ثقافات جماعات الأقليات الإثنية وتعميمها، إضافة إلى ترويج الحوار بين الثقافات وتعميمه. وتدعم وزارة الثقافة وحماية الآثار في جورجيا مساح الأقليات الإثنية ومتاحفها ومراكزها الثقافية، كما أنها تنفذ أنشطة وبرامج ومشاريع ثقافية متنوعة.

راء - المهاجرون لأسباب اقتصادية أو بيئية، وإعادة إدماج المهاجرين العائدين، وإدماج الأشخاص الذين مُنحوا وضعاً إنسانياً

193- يشكل تحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية إحدى أولويات حكومة جورجيا. وتنفذ وزارة الرعاية الصحية برنامجاً إسكانياً لصالحهم. ويُتخذ بشفاافية القرار المتعلق بإسكان الأسر المهاجرة لأسباب اقتصادية أو بيئية، وذلك بإشراك ممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية ومكتب المحامي العام.

194- وأعيد تسجيل الممتلكات العقارية التي اشْتُريت في الفترة 2004-2009. وبدأ في عام 2016 نقل هذه الممتلكات إلى المهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية.

195- ومنذ عام 2015، تنفذ وزارة الرعاية الصحية برنامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين الذي يقدم الخدمات التالية: توفير الخدمات الطبية والأدوية، وتمويل المشاريع الاجتماعية، وتوفير أماكن الإقامة المؤقتة والتعليم والتدريب المهنيين للباحثين عن عمل. وتبلغ الميزانية السنوية للبرنامج 650 000 لاري.

196- وفي عام 2016، اعتمد قانون جورجيا المتعلق بالحماية الدولية. ويحدد هذا القانون الوضع القانوني لملتزمسي اللجوء، واللاجئين، وأصحاب الوضع الإنساني، والأشخاص المشمولين بالحماية المؤقتة، والأسباب والإجراءات المتعلقة بمنح الوضع ذي الصلة وإنهائه وإلغائه وسحبه. ومنذ عام 2017، تنفذ الوزارة برنامج إدماج الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية الذي يشمل جميع الأشخاص المعنيين.

197- ويقدم مركز إدماج الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية الخدمات التالية: دورات في اللغة الجورجية، ودورات في التوعية الاجتماعية والثقافية، ودورات في الإدماج المدني، وإشراك المستفيدين في أنشطة قُصر الشباب الوطني، والتشاور بشأن البرامج الحكومية المتاحة، وتمويل المشروع الذي يستهدف احتياجات المستفيدين.

198- وأثناء مراجعة المحكمة لمسألة منح اللجوء أو الوضع الإنساني، يحصل ملتمسو اللجوء على المعونة القضائية المجانية.

شين - الحق في بيئة آمنة وصحية

- 199- تنفذ حكومة جورجيا التدابير المناسبة لحماية الحق في العيش في بيئة آمنة وصحية.
- 200- وفي عام 2016، أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات للفترة 2016-2030 و خطة عمل للفترة 2016-2020. والهدف من هذه الاستراتيجية هو منع نشوء النفايات وتيسير زيادة إعادة استخدام النفايات ومعالجتها معالجه آمنة بيئياً.
- 201- ومن أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة للملوثات العضوية الثابتة وإنشاء نظام فعال للسلامة الكيميائية، أقرت الحكومة في عام 2018 خطة العمل الوطنية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة للفترة 2018-2022.
- 202- ومنذ عام 2018، أصبحت عمليات التفتيش الفني الدورية للمركبات إلزامية لجميع السيارات. وخلال السنوات الأخيرة، حُسنّت جودة بنزين المحركات لجعلها تتماشى مع المعايير الأوروبية الحديثة، وانخفض مقدار الكبريت في وقود الديزل تدريجياً؛ وفي عام 2016 جرى الأخذ بمزايا ضريبية في حالة استيراد السيارات الهجينة والكهربائية.
- 203- ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بجودة الهواء في البوابة الإلكترونية www.air.gov.ge، وهي معلومات موثوق بها ومحدّثة ومباشرة. وتتاح على المنصة أيضاً توصيات بشأن الرعاية الصحية، وحماية الهواء، والانبعاثات، والتدابير المنفّذة والمخطط لها، وشبكة الرصد.
- 204- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2018، دخلت مدونة التقييم البيئي حيز النفاذ. وتتظم المدونة، في جملة أمور، مشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي.

ثانياً - حقوق الإنسان أثناء أزمة كوفيد-19

- 205- منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتخذت حكومة جورجيا تدابير في اتجاهين - إنقاذ صحة المواطنين وحياتهم، وحماية الاقتصاد.
- 206- واتخذت الحكومة خطوات استباقية لحماية الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية للفئات الضعيفة والأقليات ولضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين والأسر المتعددة الأطفال والعائلين الوحيدين والأقليات الإثنية والدينية والجنسية على المعلومات والخدمات وسبل العيش والرعاية الصحية والتعليم.
- 207- وضمنت الحكومة ما يلي، في جملة أمور: توفير المعلومات عن كوفيد-19 باللغات الجورجية والأبخازية والأوسيتية والإنكليزية والأرمنية والأذربيجانية؛ وبث إحاطات إعلامية حكومية يومية مع الترجمة بلغة الإشارة؛ وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة؛ وحماية حقوق المواطنين الجورجيين المقيمين في الخارج؛ وحماية حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يعيشون في جورجيا.
- 208- وتُعدّ إحاطات إعلامية حكومية يومية لتقديم المعلومات إلى السكان. ويشارك في هذه الإحاطات أخصائيو العمل الميداني ووزراء ورئيس الوزراء.
- 209- ولضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات المتعلقة بالجائحة في الوقت المناسب، تُبثّ الإحاطات الإعلامية الحكومية مع ترجمة لها بلغة الإشارة. وتُترجم المعلومات أيضاً إلى لغات الأقليات.

- 210- ويمكن الوصول بكل حرية إلى البوابة الحكومية الخاصة المتعلقة بكوفيد-19 - www.StopCov.ge. وهي متاحة بست لغات، هي الجورجية والأبخازية والأوسيتية والإنكليزية والأرمنية والأذربيجانية. وتحتوي أيضاً مقاطع الفيديو الإعلامية المنشورة على الموقع الشبكي على ترجمة بلغة الإشارة.
- 211- وأنشئ العديد من منصات التنسيق لضمان كفاءة المنصات في التشاور مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع.
- 212- ويمكن لأي شخص في أراضى جورجيا أن يحصل على علاج كوفيد-19 دون تفرقة أو تمييز.
- 213- ويحصل المستفيدون من المراكز النهارية على قسائم غذائية. ووسع نطاق برامج الرعاية المنزلية، الأمر الذي زاد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 214- ومن أجل حماية الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشارع من "كوفيد-19" أثناء الأزمة، افتُتح في تبليسي مرفق للحجر الصحي. ويودع المستفيدون من رعاية الدولة في هذا المرفق إذا كانت الخدمات في غير متناولهم وإذا لم يمكن تحديد هوية معارفهم.
- 215- وأطلقت وزارة التربية والعلوم والثقافة والرياضة مشروعاً تعليمياً بعنوان "مدرسة الإنترنت" ("Online School") يقدم حلقات دراسية شبكية عن المواد الرئيسية التي تشملها الامتحانات الوطنية لمؤسسات التعليم العالي. وتوفر هذه المؤسسات أيضاً التعلم عن بعد.
- 216- وتُترجم المواد الإعلامية المتعلقة بالوقاية والحماية من كوفيد-19 وتُنشر بانتظام في المناطق التي تقطنها الأقليات الإثنية.
- 217- واستحدثت أوضاع خاصة في مؤسسات السجون. ففي خلال الأزمة، بقي 780 موظفاً يعملون في نظام السجون وكانوا يعيشون في تلك المؤسسات. ونتيجة للتدابير المتخذة، لم يحدث أن أصيب أحد بكوفيد-19 في مؤسسات السجون.
- 218- وأُعفي أشخاص مستفيدون من الإفراج تحت المراقبة من واجب المثل أمام مكتب الإفراج تحت المراقبة. وتعد اللجنة الدائمة المسؤولة عن مراجعة القضايا المتصلة بالإفراج المشروط وإلغاء الإدانة واستعادة الحقوق التي سلبتها المحكمة، جلساتها عن طريق التداول بالفيديو.
- 219- ومنذ بداية الجائحة، تعلن الحكومة صراحة عن استعدادها لدعم أي شخص في الأراضي المحتلة. ولضمان الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، أُتيح الموقع الشبكي الحكومي باللغتين الأبخازية والأوسيتية، وتُترجم الإحاطات الإعلامية المتعلقة بكوفيد، وكذلك المواد الإعلامية، إلى اللغتين الأبخازية والأوسيتية.
- 220- ونُقلت وسائل حماية شخصية ومعدات ولوازم نظافة صحية شتى إلى منطقة أبخازيا باستخدام قنوات مختلفة. ولا تزال العملية جارية.
- 221- ومنذ بداية الأزمة، وفرت وزارة الخارجية الجورجية الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجورجيين الذين يعيشون في الخارج.
- 222- وتوفر السفارات الجورجية المأوى ومواد كسب العيش الأساسية (الطعام ولوازم النظافة الصحية) للمواطنين في الخارج. وهي توفر أيضاً الأدوية وتيسر إمكانية الحصول على الخدمات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة ولمعالجة المشاكل الصحية. وتستخدم أيضاً الاستشارات الهاتفية وعلى الإنترنت لتلبية احتياجات المواطنين الفردية.

- 223- وأصبحت إحدى الأولويات هي إعادة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة إلى أرض الوطن. ولذلك، تُعطى الأولوية في عملية إعادة إلى الوطن للأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة حادة والحوامل والقاصرين والمسنين (أكثر من 65 عاماً) والطلاب الذين ليست لديهم منح دراسية.
- 224- ويباشر مركز إدماج الأجانب عمله أيضاً على الإنترنت. وقد نشر المركز -استباقياً- معلومات عن الوقاية من كوفيد-19، وعرض القيود وتدابير التخفيف ذات الصلة. ويمكن اللاجئين وملتمسي اللجوء الموجودين في جورجيا الحصول على استشارات هاتفية وعبر الإنترنت.
- 225- وتستند القيود التي استحدثت إلى مبدأ التناسب. وعلى وجه التحديد، وفقاً للمبادئ والصكوك الدولية، نظرت السلطات الجورجية، وهي تستحدث هذه القيود، في الهدف المشروع المتعلق بالجائحة، إضافة إلى التناسب بين الهدف المشروع والتدابير المتخذة لتحقيق هذا الهدف.
- 226- وتدير السلطات القيود (استحداثاً وإلغاءً) بالاستناد إلى الاتجاهات العالمية، مع مراعاة التوصيات الدولية وتحليل الأوضاع والمخاطر الوبائية في جورجيا.
- 227- ومن الجدير بالذكر أن الهدف من كل تقييد هو الحد من حركة السكان، ومراعاة معايير النظافة الصحية، وقواعد التباعد الاجتماعي اللازمة للوقاية من انتشار الفيروس بسرعة، وإبطاء هذه العملية والسيطرة عليها.

ثالثاً - تنفيذ الالتزامات

- 228- تعلق جورجيا أهمية كبيرة على حماية حقوق الإنسان والتعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وواصلت الحكومة، وفقاً لالتزاماتها، تعاونها المثمر مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها، وكذلك مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك من خلال جملة أمور منها المشاركة النشطة في الدورات والرعاية المشتركة للقرارات المتصلة بالأمور الإنسانية.
- 229- وبناء على دعوة دائمة موجهة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في عام 2010، استضافت جورجيا منذ عام 2015: مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً (2016)، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (2016)، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (2016)، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان (2018)، والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (2018)، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (2019).
- 230- وتماشياً مع التزام جورجيا بدعم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته، إضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، انُخبت جورجيا وعملت عضواً في مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2016-2018.
- 231- وتقدم جورجيا تقارير وطنية دورية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وتولي اهتماماً لتنفيذ التوصيات التي تتلقاها خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل. وتُدْرَج هذه التوصيات في خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان قصد تنفيذها عملياً.

رابعاً - التوقعات والدعم

- 232- تعرب جورجيا عن استعدادها لمواصلة التعاون الدولي بغية تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ نظم حماية حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الخبرات مع الشركاء المهتمين.
- 233- ومنذ عام 2017 وجورجيا تقدم سنوياً القرار المتعلق بـ "التعاون مع جورجيا" في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (تحت البند 10). وما فتئ المجلس يعرب في هذا القرار عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين اللتين يحتلها الاتحاد الروسي، ويدعو إلى السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بحرية الوصول إليهما فوراً.
- 234- ولحماية حقوق الإنسان في الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي، تتطلع جورجيا إلى المزيد من التعاون الدولي على نطاق أوسع.
- 235- وتتطلع جورجيا إلى أن تستفيد من التعاون التقني لإعداد تقاريرها الوطنية بمقتضى المعاهدات الدولية، أي تقاسم خبرات الدول الأخرى في استخدام تكنولوجيات المعلومات في وضع تقارير الدول. وتتعاون جورجيا في هذا الصدد تعاوناً وثيقاً مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تبيليسي. وهي تعرب أيضاً عن استعدادها لتقاسم خبرتها في إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل مع الدول المهتمة.

خامساً - خاتمة

- 236- كما يتضح من المعلومات الواردة في التقرير، تتخذ جورجيا باستمرار تدابير ترمي إلى تحسين حماية حقوق الإنسان. غير أن ثمة تحديات تعترض طريقها. وستواصل الحكومة بذل جهودها الحثيثة لزيادة حماية حقوق الإنسان في جميع الاتجاهات. وتشكل عملية الاستعراض الدوري الشامل وتوصياتها أداة وتوجيهاً أساسيين لمواصلة تنفيذ إصلاحات شاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، بمشاركة جميع الأطراف المهتمة.